المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات **وزارة الداخلية**

رقم 329 بتاريخ: 18 يناير 2015

منشور مشترك

بين وزيري العدل والحريات والداخلية

موجه إلى

السادة والسيدات ولاة وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

السادة الوكلاء العامون للملك لدى محاكم الاستئناف

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: تفعيل اللجنة المركزية واللجان الإقليمية واللجان الجهوية لتتبع الانتخابات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين

وبعد،

فتنفيذا للأمر المولوي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى وزيري الداخلية والعدل والحريات، بمناسبة المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 2014، في شأن السهر على سلامة العمليات الانتخابية المقبلة والتصدي لكل الممارسات التي قد تسيئ لها، يشرفنا أن نحيطكم علما أنه تقرر تفعيل اللجنة المركزية المكلفة بتتبع الانتخابات. كما تقرر بنفس المناسبة ولنفس الغاية تفعيل لجان إقليمية ولجان جهوية على صعيد عمالات وأقاليم وجهات المملكة.

وتتمثل المهمة الأساسية للجنة المركزية واللجان الإقليمية في اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بصيانة واحترام نزاهة الانتخابات، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وذلك من خلال تتبع سير مختلف مراحل العمليات المذكورة، لتحقيق سلامتها والتصدي في حينه لكل ما قد يمس بها، ابتداء من التسجيل في اللوائح الانتخابية إلى غاية الإعلان عن نتائج الاقتراع.

وستباشر اللجنة المركزية واللجان الإقليمية مهامها في تقيد تام بالقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، دون المساس بالاختصاصات والصلاحيات التي يخولها القانون للأجهزة التشريعية والإدارية والقضائية. وتعتبر اللجنة المركزية الأعلى تسلسليا بالنسبة للجان الإقليمية التي تقوم بمزاولة عملها طبقا لقرارات وتوجيهات اللجنة المركزية.

ويهدف تخليق وتحصين المسلسل الانتخابي من كل ممارسة تدليسية أو كل محاولة مشبوهة أو كل فعل أو تصرف من شأنه أن يمس بإرادة الناخبين واختيارهم الحر، فإن اللجنة المركزية واللجان الإقليمية مدعوة إلى تفعيل الإجراءات الكفيلة بضبط المخالفات المتصلة بالعمليات المذكورة بكيفية فورية كلما توفرت لديها المعطيات أو القرائن اللازمة وتحريك مسطرة البحث أو المتابعة القضائية عند الاقتضاء.

واستئناسا بتجربة ذوي الكفاءة والاهتمام، فإنه يجوز للجنة المركزية واللجان الإقليمية، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، أن تستمع بصفة استشارية إلى كل شخص يمكن أن تستفيد من رأيه في اتخاذ قراراتها. كما يشارك في أشغال هذه اللجان بدعوة منها، حسب الحالة وبحسب نوعية الانتخاب، الوزراء المكلفون بالقطاعات المعنية بانتخابات أعضاء الغرف المهنية أو ممثلي المأجورين أو ممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بالنسبة إلى اللجنة المركزية والمندوبون الإقليميون للقطاعات الحكومية المعنية بالنسبة إلى اللجان الإقليمية.

وإذ نوافيكم رفقته بالورقة المتضمنة للإجراءات المتعلقة بتأليف اللجان السالفة الذكر ومهامها ومسطرة عملها، فإننا نؤكد على ضرورة التقيد بمضامينها مع الحرص الشديد على إعمال القواعد والإجراءات ذات الصلة بالمقتضيات التي تقرها القوانين الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات المقبلة، وذلك حتى تكون هذه الاستحقاقات فرصة للتنافس السياسي الشريف بين مختلف الأطراف السياسية المتبارية، في أفق الارتقاء بالممارسة الانتخابية ببلادنا إلى ما يطمح إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من جعل العمليات الانتخابية مدخلا أساسيا لمصداقية المؤسسات التمثيلية.

وينبغي التذكير في هذا الإطار بالمسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتق السلطات العمومية في توفير الضمانات القانونية والإدارية اللازمة لتخليق المسلسل الانتخابي، مما يتوجب معه أن تعمل على التفعيل العميق والسليم للمقتضيات الردعية لفرض سلوك انتخابي قويم، يجسد مقاصد المشرع الرامية إلى سلامة الممارسة الانتخابية من جميع الشوائب والخروقات المشينة المفضية إلى التأثير على إرادة الناخبين وحرية اختيارهم، بما يمكن من تحصين المؤسسات التمثيلية المحلية والمهنية الوطنية.

وحيث إن صيانة الاقتراعات المقبلة من كل الشوائب رهين بمدى النجاح في مجال تعبئة كافة الوسائل والطاقات المتوفرة في جو من الحزم واليقضة والمسؤولية، فإنه يتعين رصد جميع الحالات المرتبطة باللجوء إلى ممارسات تدليسية، كيفما كانت طبيعتها وحجمها، وتحقيق التنسيق المطلوب بين الجهازين القضائي والإداري والتعاون الفعال والمثمر بينهما والقيام بالتحريات اللازمة لضبط كل المخالفات، وذلك اعتبارا لكون فعالية الجهازين السالفي الذكر مرتبطة بمدى حضورهما الدائم وتواجدهما المستمر لضمان التطبيق السليم والصارم للقوانين الجاري بها العمل.

كما يتعين العمل على تفعيل المقتضيات القانونية الزجرية وتحريك المتابعات من طرف السلطات القضائية المختصة وتقديم المخالفين إلى العدالة لتقول كلمة الفصل في الموضوع مع الحرص على توفير وسائل الإثبات في كل ما يقدم إليها من قضايا.

واعتبارا لما سبق، فإننا نهيب بكم العمل بمضمون هذا المنشور بتنسيق تام ودائم مع كافة السلطات والمصالح المعنية وذلك حتى تمر الاستحقاقات الانتخابية المقبلة في جميع مراحلها في مناخ تسوده المنافسة الشريفة في ظل سلطة الدولة القائمة على الحق والقانون.

والسلام

وزير الداخلية
محمد حصاد

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد